الأنصاري: البحث العلمي من أهم ركائز التطور في العلم والمعرفة والتكنولوجيا والإبداع العلمي

6

«المالية البرلمانية» وافقت على القانون وأحالته للمجلس

الحكومة تحفظت على فرض رسوم على تحويلات الوافدين

- الشطي: كلام الدمخي متناقض .. وتعليقه على مجلس القضاء يكتنفه العوار القانوني
- خورشيد: الخبراء الدستوريون أكدوا عدم وجود أي شبهة دستورية فيها
- عاشور: 4 شرائح للرسوم تراعي أصحاب الدخل المحدود

ربيع سكر

وافقت اللجنة المالية البرلمانية على اقتراح بقانون بفرض رسوم على تحويلات الوافدين بموافقة اغلبية 4 أعضاء هم صلاح خورشيد وصفاء الهاشم وصالح عاشور وفيصل الكندري مقابل رفض عضو واحد هو النائب الدكتور خليل ابل. وقال رئيس اللجنة النائب صلاح خورشيد في تصريحات للصحافيين: الحكومة تحفظت على فرض ضرائب على الوافدين فقط وطلبت فرضها على الجميع كما تحفظت على الشرائح التي انتهت لها اللجنة المالية.

وتابع خورشيد: مستشارو اللجنة المالية فندوا الشبهات الدستورية في فرض ضريبة على تحويلات الوافدين.

وقال خورشيد: تحويلات الوافدين مخيفة ولم نستهدف العمالة المنزلية والبسيطة ونحن نريد استثمار جزء من التحويلات داخل الكويت.

واضاف خورشيد: ما المشكلة في ان تاخذ الدولة جزءا بسيطا من تحويلات الوافدين المخيفة بهدف رفع الايرادات غير النفطية ومعالجة الميزانية؟

وعن التحذيرات من ظهور سوق سوداء في التحويلات بعد اقرار القانون قال خورشيد: هذا دور البنك المركزي طبقا لمواد القانون والمطالب بالمراقبة واتخاذ العقوبات.واضاف خورشيد: لدينا المزيد من القوانين في خدمة الصالح العام والبحث عن مصادر مالية اخرى لدعم ميزانية الدولة.من ناحية اخرى قال خورشيد: وزير المالية ابلغني ان مستحقات العسكريين المتقاعدين موجودة لدى الوزارة وانها في انتظار ردود الجهات المستفيدة للبدء بصرفها.

بدوره قال مقرر اللجنة المالية النائب صالح عاشور: اللجنة المالية اقرت فرض رسوم على تحويلات الوافدين بعد تحققها من عدم وجود اي شبهة دستورية باغلبية 4 الى 1.

واضاف عاشور: اللجنة راعت اصحاب الدخول المنخفضة والمحدودة في فرض ضرائب على تحويلات الوافدين.

وتابع عاشور: تنفيذ قانون فرض ضريبة على تحويلات الوافدين يطبق بعد 6 أشهر من اقراره وبعد صدور لائحته التنفيذية

وقال عاشور :الضريبة على تحويلات الوافدين ستكون 1 في المئة على التحويل من دينار حتى 99 دينار و2 في المئة من 100 حتى 299 دينار و3 في المئة من 300 حتى 499 دينار وما زاد عن 500 نسبة 5 في المئة.

جانب من اجتماع اللجنة (تصوير محمد صابر)

أكد أن تحويل مناقصة صيانة «محطة الزور» إلى تعاقد مباشر يخالف القانون

الفضالة: عدم إجابة وزير الكهرباء عن أسئلتي سيؤدي به إلى منصة الاستجواب

ربيع سكر

أعلن النائب يوسف الفضالة عن عزمه التوجه بحزمة من الأسئلة البرلمانية إلى وزير النفط، ووزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي، وإلى نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح بشأن طرح مناقصة لتوربينات محطة الزور والإصرار على التوريد بالأمر المباشر.

وقال الفضالة في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن أسئلته إلى الوزير الرشيدي عن قضية طرح أحد مشاريع الكهرباء بالأمر المباشر، بينما الأسئلة الموجهة إلى الوزير الصالح لكونه المسؤول عن الجهاز المركزي للمناقصات.

وحذر الفضالة من أن عدم تعامل وزير الكهرباء بالشكل المطلوب مع الأسئلة سيؤدي به إلى منصة الاستجواب.

وقال إن هذا المؤتمر الصحفي يأتي استكمالا للمؤتمر الذي عقده في 19 فبراير الماضي بخصوص وزارة الكهرباء والماء والمناقصة التي تحولت إلى أمر مباشر.

وبين أنه في المؤتمر السابق حذر وزير الكهرباء والماء من عدم جواز المضي في طرح مناقصة لتوربينات محطة الزور إلى أنه الآن يواجه إصرارا على التوريد بالأمر المباشر رغم أنه رفض مرتين من قبل الجهاز المركزي للمناقصات.

وأشار إلى أن الجهاز المركزي للمناقصات طلب من وزارة الكهرباء في الطلبين السابقين أن تطرح المشروع كمناقصة، موضحا أنه في المقابل هناك إصرار من وزارة الكهرباء والماء على أن يتم المشروع بالأمر المباشر.

وأضاف أنه بناء على المؤتمر السابق وجه أسئلة لوزير الكهرباء ولم يرد عليها، معتبرا أنه كنائب يمثل الأمة استكمل جميع إجراءاته الدستورية، حيث وجه تحذيرات وأيضا أسئلة لم يتم الجواب عليها إلى الآن ولم يتم طلب تمديد بخصوصها.

واعتبر الفضالة أن ما حدث هو عدم اكتراث من الوزارة حيث أنها وجهت كتابا إلى الجهاز المركزي للمناقصات في 22 مارس تحثه على البت في الأمر المباشر والموافقة عليه.

ورأى أن هذا معناه أن كل ما ذكره في المؤتمر الصحفي قبل شهر لم يتم العمل به أو الانتباه له كما لم يتم الرد على الأسئلة التي وجهها للوزير.

وقال إن الوزارة لا تهتم بتصريحات النواب أو العمل بتوجيهاتهم السليمة وفقا للقانون، مضيفا أنه عندما نمارس دورنا الدستوري بالتدرج نقوم بتحذير الوزارة من ممارسات خاطئة ولا يتم التجاوب معنا بشكل سليم.

وأضاف أن لغة الحوار يجب أن تتغير، مؤكدا أن الاستجوابات ليست صعبة عليه، وأنه أراد التنبيه إلى أن الممارسات التي تحدث عبثية.

وحذر كل من وزارة الكهرباء والجهاز المركزي للمناقصات من عدم الوقوع في الخطأ لأن قانون المناقصات ينص في المادة 13 البند رقم 3 على عدم جواز تحويل المناقصة العامة أو المحدودة إلى ممارسة عامة أو محدودة أو تعاقد مباشر.

وأضاف الفضالة وبالتالي فإن المناقصة التي يتم الإعلان عنها لا يجوز تحويلها إلى أمر مباشر.

ولفت إلى أن الإعلان عن المشروع ورد في خطة الوزارة في سنة 2017 بأنه يجب أن يتم بمناقصة، وفي خطة الوزارة سنة 2018 التي نشرت قبل خمسة ايام في كويت اليوم ايضا تم الحديث عن نفس المشروع وأنه سيطرح في مناقصة.

وشدد على أن تلك الممارسات تعد خطأ في تطبيق القانون واستباحة للمال العام، محذرا كل من وزارة الكهرباء والجهاز المركزي للمناقصات من الوقوع في الخطأ.

وحذر وزير الكهرباء من أنه إذا تم الامر بمخالفة القانون واستباحة المال العام فسيكون صعوده المنصة حتمي، مؤكدا أنه حاول أن يتعامل مع الوزير كبقية الوزراء بتحذيرهم والتواصل معهم وتبيان الخطأ الذي يقعون فيه، وأنهم استجابوا لهذه التحذيرات.

واستغرب من ان مناقصة أخرى بنفس المواصفات تم طرحا في السابق في محطة الدوحة الغربية ودخلت فيها مجموعة كبيرة من الشركات ولم تكن بالأمر المباشر.

وبين الفضالة أنه مضى أكثر من 40 يوما على المؤتمر السابق والوزير لم يتجاوب، مضيفا أنه إذا قال الوزير أن السبب في طرح المشروع بالأمر المباشر لأن هناك شركة وحيدة تقدم هذه التكنولوجيا فهذا الأمر غير صحيح.

وأكد أن هناك الكثير من الشركات تستطيع تقديم ما تقدمه هذه الشركة التي يريد الوزير ترسية المشروع عليها، محذرا الوزير من استباحة حرمة المال العام.

الفضالة يصرح للصحافيين تصوير محمد صابر

عبر البريد الإلكتروني الخاص باللجنة

«التعليمية» تبدأ تلقي شكاوى الاعتداءات على الطلبة في الداخل والخارج

أعلنت لجنة التعليم والثقافة والإرشاد البرلمانية بدء تلقي شكاوى أبنائنا الطلاب والطالبات في داخل وخارج الكويت والخاصة بالحوادث التي يتعرضون لها.وأوضح رئيس اللجنة النائب د.عودة الرويعي أن هذا الاجراء يأتي بناء على تكليف مجلس الأمة والوارد في خطاب رئيس المجلس مرزوق الغانم بتكليف اللجنة بالتحقيق في بعض الحوادث المؤسفة التي تحدث لأبنائنا الطلبة سواء في داخل أو خارج الكويت.

وأضاف في تصريح صحافي أن هذه الحوادث باتت تؤرق أولياء الأمور بسبب ما يتعرض له أبناؤهم من اعتداءات جسدية أو لفظية تؤثر على اندماجهم في العملية التعليمية سواء في المدارس أو الجامعات.

وأشار إلى أن الفترة الأخيرة شهدت بعضا من تلك الحوادث سواء بالاعتداء على التلاميذ في المدارس أو ما تعرض له بعض أبنائنا الطلبة الدارسين في الخارج.وأكد الرويعي أنه حرصا من اللجنة على إيجاد أسباب الوقاية والعلاج لمثل هذه الحوادث فإنها تفتح أبوابها لتلقي أي شكوى من حوادث مشابهة بالتعدي على أبنائنا الطلبة، وإرسال تفاصيلها عبر البريد الالكتروني الخاص بلجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد (e.c.g@kna.kw) أوبالهاتف (22003341–22002166).

د.عودة الرويعي

الفضل يقترح إنشاء حكومة إلكترونية مصغرة داخل مبنى هيئة ذوي الإعاقة

تقدم النائب أحمد الفضل باقتراح برغبة بشأن إنشاء حكومة الكترونية مصغرة داخل مبنى الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة.

وجاء في نص الاقتراح: أنشأت الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة كي تقوم بتسهيل مهمة المواطنين المنتمين للهيئة للوقوف على احتياجاتهم ومتطلباتهم وإيجاد سبل المساعدة لهم، إلا أنه قد تطلب الهيئة منهم أوراق ومستندات من جهات أخرى لدى الدولة وهذا يسبب لهم المعاناة والشقاء.

لذا اقترح ان تنشأ حكومة الكترونية مصغرة داخل مبنى الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة يعين فيها موظف من كل جهة حكومية من وزارات ومؤسسات الدولة ذو ارتباط بفئة ذوي الإعاقة والهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة.

احمد الفضل

حفظا لسيرته العطرة وتذكيرا للأجيال بها

الشاهين يقترح تسّمية أحد المرافق التعليمية باسم يوسف الرفاعي

تقدم النائب أسامة الشاهين باقتراح برغبة بتسّمية إحدى المرافق التعليمية باسم النائب والوزير السابق المغفور له يوسف الرفاعي، وتسمية إحدى الشوارع الرئيسية باسمه، حفظا لسيرته العطرة وتذكيرا للأجيال بها.

وقال الشاهين في اقتراحه: رحل في عام 2018 فقيد الوطن والأمة المرحوم بإذن الله النائب بمجلس الأمة والوزير الأسبق يوسف السيد هاشم الرفاعي، بعد حياة عامرة بالعطاء في مختلف الميادين.

فقد كان رحمه الله بواسع رحمته عضوا في مجلس الأمة لعدة فصول تشريعية هي (الفصل التشريعي الأول والثاني والثالث) من سنة 1963م إلى سنة 1974م، كما كان وزيرا للبريد والبرق والهاتف – المواصلات – ووزيرا للدولة لشؤون مجلس الوزراء من سنة 1964م إلى 1970م.

وكان فقيد الوطن والأمة عضوا مؤسسا لرابطة الأدباء الكويتيين، ورئيس لمجلس التخطيط، ومؤسس لصحيفة السياسة ومجلة البلاغ، ونائب رئيس مؤتمر العالم الإسلامي لدول شبه القارة الهندية أثناء الاحتلال العراقي للكويت.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: ((تسّمية إحدى المرافق التعليمية باسم المغفور له السيد يوسف الرفاعي، وتسمية إحدى الشوارع الرئيسية باسمه، حفظا لسيرته العطرة وتذكيرا للأجيال بها)).

أسامة الشاهين

ثمن جهود وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد

الحويلة يشيد بدور الكويت في تبني مجلس الأمن قرار إدانة ممارسات العدو الصهيوني

أشاد مقرر لجنة الشؤون الخارجية النائب د. محمد الحويلة بالدور الذي تقوم به دولة الكويت من خلال عضويتها في مجلس الأمن وتبنيها قرارا بإدانة ممارسات العدو الصهيوني تجاه إخواننا في فلسطين.وثمن الحويلة في تصريح صحافي الدعوة إلى عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن لمناقشة الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على المتظاهرين العزل، والاستخدام المفرط للقوة والتصعيد في الأوضاع الذي تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأكد أن هذا يأتي انطلاقا من التزام الكويت الثابت في حمل هموم وتطلعات الشعب الفلسطيني الشقيق نحو اقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. وشدد على أهمية الدور الفعال والمؤثر الذي تلعبه الكويت منذ بدء عضويتها في مجلس الأمن فيما يخص القضايا التي تهم الأمتين العربية والإسلامية وعلى رأسها القضية الفلسطينية والوضع الإنساني في سوريا.

وأكد أن الجميع يعلق آمالا كبيرة على الكويت في مناصرة القضايا العادلة والقضايا العربية والإسلامية من أجل استقرار الدول العربية كافة أمنيا وسياسيا واقتصاديا.

واعتبر أن انضمام الكويت لمجلس الأمن يعد إنجازا كبيرا لسياستها الخارجية لإبراز دور الكويت ودعمها للدبلوماسية وحل النزاعات بالطرق السلمية والمساهمة في المسائل الإنسانية التي لها انعكاسات على السلم والامن الدوليين.وأشاد الحويلة بجهود نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد وكذلك نائب وزير الخارجية السفير خالد الجارالله ومندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي. ودعا إلى بذل مزيد من الجهد والعمل على رفع معاناتة اهلنا في سوريا وانهاء الحرب الدامية هناك والتي اودت بأرواح آلاف الأبرياء، لافتا الى ان موقف الكويت سيظل يدعم هذه القضية حتى يعم الأمن والامان الشعب السوري.

هناك استخفاف بأحلام ومطالب أهالي المنطقة

العتيبي: تجاهل «الخيران السكنية» ينسف توجه الحكومة نحو ترغيب المواطنين بالسكن في المدن الجديدة

أعلن النائب خالد العتيبي عن تقديمه مقترحات عدة تنص على سرعة تشغيل الخدمات واستكمال اعمال البنى التحتية في مدينة الخيران السكنية الجديدة.

وقال العتيبي في تصريح صحافي إن تحول المنطقة الى مدينة اشباح ينسف فلسفة وتوجه الدولة نحو ترغيب المواطنين بالسكن في المدن الجديدة بسبب تجاهل الجهات الحكومية وتعنتها مع المطالب المستحقة لساكني مدينة الخيران.

وأضاف ان استمرار وضع المدينة على هذا النحو على الرغم من المناقصات التي ابرمت والمشاريع التي نفذت بملايين الدنانير والمفترض ان يكون لها مردود يؤكد وجود هدر بالمال العام.ورأى العتيبي أن هناك استخفافا بأحلام ومطالب أهالي المنطقة، الأمر الذي يدين الوزارات والجهات الحكومية المسؤولة.واستغرب أن يصرف المواطن كل ما يملك على بناء منزله بسبب اهمال التنفيذيين ووعود حكومية كاذبة ويتركه عرضة للسرقة والتحطيم والتعديات منذ ما يقارب الخمس سنوات.وأضاف العتيبي أنه أشار في مقترحاته الى ضرورة صيانة وتشغيل مدارس المنطقة كافة وعمل مصدات مع حزام شجري لحماية الخيران السكنية من زحف الرمال والعمل على ازالة الرمال من الشوارع ومنع تكديسها بالشكل الذي عليه حاليا.وطالب أيضا في مقترحاته بتشغيل محطة معالجة الصرف الصحي وإضافة مسار رابع لمشروع تطوير طريق النويصيب بالإضافة الى سرعة توصيل المياه العذبة للمنطقة.

وقال إنه نوه الى ضرورة تشغيل المستوصف بخدمات الطوارئ والانعاش ليكون مركز حوادث مجهزا للطوارئ لخدمة المنطقة الجنوبية بكاملها، وكذلك تشغيل المخفر مع مكتب لخدمة المواطن وفرض الأمن في المدينة.